الجزء الاكبر من تاريخها سوى الحكم الاجنبي ، وأنه حتى مجيء القوى الغربية لم تكن خبرتها في أنواع الحكومات سوى خبرة الحكم المتغطرس الجشع الاستبدادي غير المسؤول ، ولقد تحققت نبوءة كرومر في أنه تحت شعار المؤسسات الحرة ستظهر أسوأ شرور الحكم الشخصي .

ويقول قدوري في دراسة اخرى في نفس الكتاب ان أنصار الليبرالية في الغرب الذين كانوا يدعون الى ادخال الاصلاحات في الشرق هم أنفسهم الذين كان من رأيهم ان الطريق الوحيد لتطبيق هذه الاصلاحات هو الحكم الاوروبي المباشر ويعلق المؤلف على ذلك بأن التحول عن الاعتقاد في ادخال اصلاحات تشرف عليها اوربا الى اعتقاد في حكم ذاتي وطني — هذا التحول يمثل لحظة هامة وذات مغزى في انحطاط المذهب الليبرالي .

المنطقة اذن لا تفهم الا لغة الردع ، واول تنازل من جانب القوى سيكون البداية لسلسلة من التنازلات لا تنتهي ، وستكون الخاتمة تصفية كاملة للمصالح الغربية ، فليس ثمة تيار ثوري يستند الى جماهير لها مطالب وطنية واضحة ومحددة .

ولقد كان من اكبر اخطاء اللنبي انه قبل — دون فحص — الرأي القائل بأن سعد زغلول يعبر عن رأي أغلبية المثقفين المصريين . كما لو « ان « المثقفين المصريين » — هكذا يقول المؤلف — كانوا كيانا معروفا او من الممكن تبنيه ، وكما لو أن آراءهم — مهما تكن طبيعتها او طريقة التعبير عنها — كانت لها اهمية رئيسية او غالية ، وكما لو أنه كان هناك أصغر قدر من المعنى في مثل هذا الموقف الحديث — الا باقصى قدر من التسبب والخداع عن التعبير والمعبرين » .

فكيف يقدم استاذ السياسة احداث هذه الفترة الى قارئيه ؟ ان سعد زغلول لم يذهب الى المعتمد البريطاني الا بدفعة من السلطان فؤاد الذي كان وقتئذ في صراع مع المعتمد البريطاني على حكم مصر ، ومن هنا مصلحته في استغلال الشخصيات المناوئة لبريطانيا واثارة المتاعب لها .

ولكن الكاتب نفسه يقدم وقائع اخرى — ففي بداية مارس ١٩١٩ كانت مصر بلا وزارة ، حينئذ زار سعد زغلول القصر على رأس وفد وقدموا التماسا للسلطان يطلبون فيه أن يمتنع هذا الاخير عن تأليف وزارة جديدة طالما ان سلطات الاحتلال تقف في وجه المطالب الوطنية ؛ **الا ان فؤاد رفض** ان يستقبل الوفد ، وفي نفس الوقت طلب من المقيم البريطاني ان يحميه من اهانات اخرى ولحماية كرامة السلطان صدر قرار باعتقال سعد زغلول وثلاثة من زملائه وتم نفيهم الى جزيرة مالطة . وهو تصرف أبدى السلطان بشأنه عميق شكره الى المقيم البريطاني .

هل يستطيع القارىء ان يستخلص من ذلك شيئا عن أصالة الثورة الوطنية المصرية العظمى؟ يبدو أن هذه الثورة تشكل عقبة ضخمة في طريق الدارسين المتخصصين في تشويه تطور الكفاح المصري ، فليس قدوري اول من حاول مسخ وجه ثورة سنة ١٩١٩ من قبله حاول ناداف صفران ذلك .

ثم يجيء قدوري ويقول ان ممثلي بريطانيا اخطأوا مرتين في اكتشاف التنسيق بين فؤاد وسعد ، الاولى عند زيارة هذا الاخير للمعتمد البريطاني ، والثانية حين اتخذوا اجراءات العنف ضد سعد زغلول ، لانهم في ذلك كانوا ضحية خداع من الملك (!) الذي كان يهدف — في رأي الكاتب الذي يستهين بعقلية قرائه — الى اشعال الثورة في البلاد ضد الانجليز ، بسبب نفي هؤلاء الزعماء. ولكنه يعود فيورد رأي فؤاد في مفاوضات لجنة ملنر مع سعد وزملائه ، لقد أبدى السلطان دهشته لوجود رغبة في تقديم تنازلات تمثل هذا الاتساع لصالح اناس أشعلوا ثورة ضده وسببوا مثل هذه الاضطرابات للحكومة البريطانية في العام الماضي . وفي دراسة اخرى في نفس الكتاب نجد أن قدوري يقول ان الملك كان يشعر بالمرارة لان الانجليز فرضوا دستورا على النمط البلجيكي على المصريين الذين لم يكونوا قط مستعدين للحكومة البريطانية .

ويجهد القارىء عبثا عن تتبع مظاهر التنسيق المزعومة (!) التي يتحكم من خلالها في مسار ثورة الشعب المصري ، ويفسر بها المؤلف هذه الثورة . ويطلق الكاتب بعد ذلك احكاما عصبية على الثورة المصرية فهي تبدو لديه ثورة موجهة من أعلى ، هذا في البداية على الاقل اما جماهير المدينة والفلاحون فقد كانوا يتحركون لا بسبب مطالب وطنية واقتصادية ولكن مدفوعين « بالكليشيهات »